

هود 29 :

العلم 2 :

« ما أنت بنعمة ربك بمجنون »

« وما أنا بطارد الذين آمنوا ، أنهم ملأوا
رهبهم » ، معها : آية الشعراء 114 .

هود 83 :

مهل تكون الباء زائدة مع اطراد مجيئها في هذه
الآيات ، لم تتخلف فيما أذكر إلا في آيتي المجادلة :
« ما هن أمهاتهم » ويوسف : « ما هذا بشرا » ؟

« وما هي من الظالمين ببيعد »

يوسف 17 :

أو هل يكفي القول بأن الباء زادت لمجرد تأكيد
النفي ؟

« وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين »

التحليل 46 :

العربية تعرف أساليب عدة للتأكيد اللفظي
والمعنوي ، كالتقسيم والتكرار ، وادوات التأكيد
المعروفة

« أو يأخذهم في تقلبهم فما هم بمعجزين » .

غافر 56 :

ولا بد أن يكون لكل أسلوب منها ملحظ بياني
يميزه عن سواه .

« أن في صدورهم الاكبر ما هم ببالغيه » .

ابراهيم 22 :

وقد نحس في كل الآيات التي اقترن فيها خبر
« ما » بالباء ، أن سياستها لجحد المنفى وانكاره .
ولعله قد أفنى من الباء في آيتي (المجادلة ويوسف)
التقرير المستفاد من أسلوب القصر بعدها :

« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي » .

يوسف 44 :

« الذين يظاهرون من نسائهم ما هن أمهاتهم ان
أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم » « وقلن حاش لله ما هذا
بشرا ان هذا الا ملك كريم »

« قالوا أضغاث أحلام وما نحن بثاولي الأحلام
بالمين » .

الشعراء 138 :

« وما نحن بمعذبين »

النحل 81 :

وننظر في خبر « ليس » فإلفتنا البيان القرآني
الى خطأ ادراجها جميعا تحت حكم واحد ، يقول
بزيادة الباء للتأكيد .

« وما أنت بهاد العمي عن ضلالتهم » معها :
آية الروم 53 .

طاهر 22 :

وأول ما يهدي اليه الاستقراء ، هو أن نفرق بين
الجملة الخبرية منها ، والجملة الاستفهامية :

« وما أنت بمسمع من في القبور »

الصافات 163 :

فحيث يجيء النفي بـ « ليس » في الجملة
الخبرية ، في سياق جحد المنفى وانكاره ، اقتصرن
الخبر بالباء : كما في آيات :

« ما أنتم عليه بغافلين » .

التكوير 22 ، 24 :

البقرة 267 :

« ولستم بأخديه الا ان تمضوا فيه »

آل عمران 182 :

« وما صاحبكم بمجنون ، ولقد رآه بالأفق
المبين . وما هو على الغيب بشئين »

الطسارق 14 :

« ذلك بما قدمت أيديكم وان الله ليس بظلام
للعبيد » ومعها آيات : الأنفال 51 ،
الحج 10 ، فصلت 46

« أنه لتقول فصل . وما هو بالهزل » .

الأنعام 66 :

« قل لست عليكم بوكيل »

الأنعام 89 :

« فان يكثر بها هؤلاء لقد وكلنا بها قوما
ليسوا بها بكافرين »

الأنعام 132 :

« كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها »

المائدة 116 :

« قال سبحانه ما يكون لي ان اتول ما ليس
لي بهحق »

الحجر 20 :

« وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له
برازقين »

الاحقاب 32 :

« ومن لا يجب دامي الله فليس بمعجز في
الارض »

المجادلة 10 :

« وليس بضارهم شيئا الا باذن الله »

الغاشية 22 :

« مذكر انما انت مذكر، لست عليهم بمسيطر »

ويستغني البيان القرآني في الجمل الخبرية ،
من هذه الباء في خبر ليس ، حين يكون السياق لغير
جهد المنفي وتقرير انكاره . فآية (الرمذ) : المنفي فيها
من المشركين وما كانوا على يقين مما ينفونه ، وانه
للحق لا ريب فيه :

« ويقول الذين كفروا لست مرسلا ، قل كفى
بالله شهيدا بيني وبينكم » 43 وآية (النساء) :
سياقها الامر بوجود التبيين والتأكد ، قبل التمجيل
بالنفي : « يا ايها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله
فتبينوا ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام لست مؤمنا
تبتفون مرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة ،
كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ان الله كان
بما تعملون خبيرا » 94 .

وآية (هود) تد اغنى عن تقرير النفي بالباء ،
التمقيب على الجملة الخبرية بما ينقلها من غيب لسم
يقع ، الى ما مضى قد تقرر وكان :

« ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة ليقولن
ما يحسبه ، الا يوم يأتيهم ليس مصروما عنهم وحق بهم
ما كانوا به يستهزئون » 8 .

وهذه الآيات الثلاث محسب هي التي لم يقترن
خبر « ليس » فيها بالباء ، في الكتاب العربي المبين .

وسياقها على ما رأينا ، غير السياق في سائر
الآيات التي اقترن فيها خبر « ليس » بالباء ، فأمادت
من الانتكار البات ما لا يدع مجالا لاي شك في نفي الخبر
المقترن بها .

ولا غنى عن الباء في مثل هذا السياق ، فالخبر
بطبيعته وفي أصل وضعه اللغوي يحتمل الصدق والكذب
والباء هي التي تنقله من أصل وضعه الأول ، الى دلالة
النفي البات والانتكار العاسم .

*

فماذا عن خبر « ليس » في الجمل الاستهامية ؟
أما هذه فيطرد مجيء الخبر فيها مقترنا بالباء ، ولا
يتخلف في القرآن كله .

وما من آية منها ، يمكن أن تحتل نفيًا أو تأكيدا
لنفي ، بل ينتفض النفي بالباء فيها جميعا ويصير الى
اثبات جازم وتقرير ملزم ، بحيث تستغني عن جواب
المستفهم منه ، أو يجاب بلفظ « بلى » المختص بإيجاب
ما يستفهم عنه منفيًا .

وهذا استقراء لكل ما في القرآن من استفهام عن
جمل منفية بـ « ليس » والخبر فيها صريح مفرد .

الأنعام 30 :

« ولو ترى اذ ، وقفوا على ربهم ، قال ليس
هذا بالحق قالوا بلى وربنا »

الأنعام 53 :

« اليس الله باعلم بالشاكرين »

الاعراف : 172 :

« واشهدهم على انفسهم الست بربكم ، قالوا
بلى شهدنا »

هود 81 :

« ان موعدهم الصبح ليس الصبح بقريب »
المنكبوت 10 :

« ليس الله باعلم بما في صدور العالمين »

يس 81 :

« اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر
على ان يخلق مثلهم ، بلى وهو الخلاق العظيم »
الزمر 26 :

« ليس الله بكاف عبده ويخوفونك بالذي من
دونه ومن يضل الله فما له من هاد . »

الزمر 32 :

« ليس الله بعزيز ذي انتقام »

الاحقاب 34 :

« ويوم يعرض الذين كفروا على النار ليس
هذا بالحق قالوا بلى وربنا »

القيامة 40 :

« ليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى »

التين 8 :

« فما يكذبك بعد بالدين ، ليس الله باحكم
الحاكمين . »

النفي في هذه الآيات جميعا قد انتقض وخرج الى
تقرير بات واثبات جازم .

هل جاء معنى التقرير والاثبات في مثل هذه
الآيات من خروج الاستفهام عن معناه الأصلي على ما
قرره علماء البلاغة ، فلا شأن للباء به ؟

معروف ان الاستفهام قد يخرج الى هذا الوجه من
التقرير ، كما قد يخرج الى وجوه أخرى كالاسترحام أو
الزجر والوعيد أو التوقع والانتظار .

وهذه الآيات خاصة بالاستفهام عن منفي بليس ،
وقد انتقض النفي فيها جميعا وخرج الى تقرير واثبات ،
لا الى أي وجه آخر من الوجوه التي يعرفها البلاغيون في
خروج الاستفهام عن أصل معناه .

ومن حيث اطردهم اقتران الخبر فيها جميعا بالباء ،
تعين ان يكون لهذه الباء أثرها في تحديد الدلالة البيانية
وتعيينها على الوجه الذي لا يحتل وجها آخر .

ولو قلنا مثلا :

« الست غاملا عما حولك » أو « ليس الصبح
تريبا » .

لا يحتل الاستفهام ان يكون على معناه الأصلي ،
وان يخرج الى التوبيخ أو التنبيه أو السخرية والتهكم أو
التوقع والترقب .

ولا شيء من هذه المعاني والدلالات مما تحتله
آيات الاستفهام عن منفي بليس ، وانما هي للتقرير
والحسم والاثبات ، لا لمعنى آخر .

وهذا هو سر الباء التي قالوا انها زائدة للتأكيد ،
ثم جروا على ابطال عملها أصالة في الخبر ، وأعربوه
منصوبا بفتحة مقدرة ، منع ظهورها اشتغال المحل
بحركة حرف الجر الزائد .

كانما هو حرف مقحم يمكن الاستغناء عنه ، لكيلا
يشغل المحل بحركته فيمنع من ظهور الحركة الأصلية

*

وخلاصة ما هدى اليه الاستقراء لآياتها في البيان
القرآني :

— ان الجمل الخبرية المنفية بما ، اذا تلاها الفعل
« كان » بقي خبره منصوبا غير مقترن بالباء .
ووجه الاستغناء عن الباء ان النفي بحرف « ما »
لا يتجه الى الخبر مباشرة ، بل يتسلط على
مضمون الجملة من : كان واسمها وخبرها .

— حيثما جاء الخبر منفيا بما أو ليس في الجمل
الخبرية واتترن الخبر بالباء ، أفادت الإنكار بما
لا يدع مجالا لشك في نفي الخبر المقترن بها .

وتلزم الباء خبر (ما) و (ليس) في الجمل
الخبرية بالبيان القرآني في هذا السياق ، ولا
تتخلف الا حيث يكون المقام مستغنيا عن تقرير
النفي أو محتملا لشك في نفي الخبر .

— في الجمل الاستفهامية يطردهم اقتران خبر ليس
بالباء . وبها ينتقض النفي ويخرج الاستفهام الى
اثبات جازم وتقرير بات ، لا الى أي وجه آخر
من الوجوه التي يعرفها علم البلاغة في خروج
الاستفهام عن معناه الاول في أصل اللفظة .

ولا يمكن الا يكون للباء أثرها في تحديد هذه
الدلالة البيانية وقد اطردهم اقترانها بخبر (ليس) في
اسلوب الاستفهام بالبيان القرآني .

واذ كشف حرف الباء عن سره في البيان الاعلى، يبدو القول بزيادته مما يجفوه حسب العربية المرفه ، ولا يلفظ من هذه الجملوة أن لم يمتوا بها الحشو والفضول بل ادرجوها تحت الحكم العام لمعنى التاكيد بالباء الزائدة .

ولا ادري ما اذا كان يجدي أن أقول في هذه الباء غير ما قررته النحاة ، لتبقى حرفا أصليا غير زائد على اصل معناها في الإصاق (1) .

وتعمل عملها المباشر في الخبر ملصقة به غير مقول بزيادتها ، ومنها ما يستفاد خبر المنى بما وليس ؟

غير اني لا اشك في اننا لو عرضنا كل الحروف المقول بزيادتها على البيان القرآني المعجز لهدى الاستقراء والتعبر الى ملاحظة بيانية ذات بال .

وسياتي في القسم الثالث من هذا البحث مثل آخر من قولهم بزيادة حرف (لا) النامية قبل القسم في مثل قوله تعالى :

« لا أقسم بيوم القيامة ، ولا أقسم بالنفس اللوامة » .

ونظير في حروف أخرى لم يتأولوها على تقرير زيادتها بل قد روها محذوفة ، ومضوا في تفسير الآيات على تقدير الحرف محذوما وهو مراد .

ولناخذ مثلا ، حذف حرف (لا) مقدرًا في آيات :

يوسف 85 :

« قالوا بالله تفتأ تذكر يوسف »

النساء 176 :

« بين الله لكم أن تضلوا والله بكل شيء

عليم »

البقرة 184 :

« وعلى الذين يطبقونه عدية طعام مساكين »

قيل فيها جميعا بحذف « لا » النافية مقدرة ، وهي مرادة

وتأويل الحذف فيها يخضع للقاعدة النحوية في حذف « لا » النافية .

والنحويون يقولون بحذفها اطرادا في جواب القسم اذا كان المنى مضارعا ، وقدموا له شواهد قليلة من الشعر .

اما القرآن الكريم فقدموا منه الآية :

« تالله تفتأ تذكر يوسف »

والذي نفهمه هو انه متى اطراد الحذف كقولهم (2) فالسياق حتما مستغن عنه ، ولا وجه اذن لتقدير الحرف ثم تأويل حذفه .

لان السياق متى اعطى المعنى المراد مستغنيا عن هذا الحرف أو غيره ، كان ذكره من الفضول أو الحشو الذي ينأى عنه الكلام البليغ فضلا عن البيان المعجز .

أما ما جوزوا فيه الحذف بغير اطراد ، فذكر « ابن هشام » في (معنى اللبيب) أنه قيل به في آية :

« بين الله لكم أن تضلوا » .

على تقدير « لتلا تضلوا » ، ثم اضاف :

« وقيل المحذوف مضاف ، أي كراهة أن تضلوا »

والآية من آيات الأحكام في التشريع القرآني للموارث ، وسياقها مستغن تماما عن تقدير حرف محذوف لم يجد النص القرآني حاجة الى ذكره ، اذ لا يخطر على بال من له أدنى الفهم بالعربية ، ايهام أن يكون المعنى : بين الله لكم لتضلوا !!

وأما بين الله لنا ما نتقي به الضلال .

ومتى اعطى السياق المعنى المراد مستغنيا عن الحرف الذي تدروه محذوما ، فذكر المحذوف الذي لا حاجة اليه ينتزه عنه البيان العالي ، اذ لو كان الحذف

(1) انتصر « سيويه » في (الكتاب) على الإصاق في معنى حرف الباء . وأحصى « ابن هشام » أربعة عشر معنى لها ، الإصاق أولها . وذكر فيه :

« وقيل هو لا يفارقتها »

انظر حرف الباء في الجزء الاول من (معنى اللبيب) .

(2) معنى اللبيب : 2 - 155 ط مصر .

ما يوقع في شبهة ابهام ، لاقتضى المقام في آية
تشريع ، وجوب ذكره دفعا لأي وهم أو لبس .

*

وتبقى آية البقرة في تشريع أحكام الصوم :
« يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب
على الذين من قبلكم لعلكم تتقون . أياما معدودات فمن
كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر .
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين » 184 .

والكلام فيها يطول :

الحذف فيها ليس مما يطرد على تواعد النحاة ،
وانما هو مما يجوز ولا يطرد .

وقد اختلف المسرورون في تاويلها :

— منهم من قال بأن الحكم فيها منسوخ بالآية
بعدها ، والرخصة فيها للمريض والمسافر . وهذا القول
بالنسخ ، هو ما اختاره الامام « الطبري » في تفسيره
ونقله « الزمخشري » في (الكشاف) « وأبو حيان »
في (البحر المحيط) مع التصريح بأن « هذا قول أكثر
المفسرين » (1) .

على أن « الامام الطبري » نقل كذلك قول من
قالوا « لم ينسخ ذلك ولا شيء منه ، وهو حكم مثبت
من لدن نزلت هذه الآية الى قيام الساعة » (2) .

واحترز « ابن كثير » مقال بعد تلخيص اتوال
المفسرين تبلى :

« نحاصل الامر ان النسخ ثابت في حـق
الصحيح المقيم بايجاب الصيام عليه ، وأما الشيخ
الفاني الهرم الذي لا يستطيع الصيام فله أن يفتقر ولا
تضاه عليه ، لأنه ليست له حال يصير اليها يتمكن
فيها من القضاء » (3) .

وتردد « الزمخشري » بين القول بالنسخ وبين
أن يكون تاويل الآية على تقدير : وعلى من « يتكفونه
على جهد منهم وهر ، وهم الشيوخ والمجانز . وحكم

هؤلاء الاطوار والمدنية ، وهو على هذا الوجه غير
منسوخ » (4) .

على أن القائلين بعدم النسخ قد ذهبوا في
تاويل الآية مذاهب شتى :

— فمنهم من صرح بأنها على تقدير حذف « لا »
الفانية وهي مرادة . ونقلوا عن ابن عباس قوله :
« لا رخصة الا للذي لا يطيق الصوم » .

وعن عطاء : « هو الكبير الذي لا يستطيع بجهد
ولا بشيء من الجهد . وأما من استطاع بجهد فليصمه
ولا عذر له في تركه » .

وقال « أبو حيان » في البحر .

« يجوز بعضهم أن تكون « لا » محذوفة ، فيكون
الفعل منفيًا وتقديره : « وعلى الذين لا يطيقونه » حذف
لا وهي مرادة » .

ثم عتب :

« وتقدير « لا » خطأ ، لأنه مكان الباس ، الا
ترى ان الذي يتبادر اليه الفهم هو أن الفعل مثبت .»

— وآخرون من المفسرين لم يصرحوا بتقدير « لا »
محذوفة ، وان كانوا يؤولون الآية بما يعطل الحكم مع
الاثبات في « يطيقونه »

أما بتقدير : وعلى الذين كانوا يطيقونه في حال
سببهم وصحتهم ثم هجزوا عنه بالشيخوخة والمرض .
نقله الطبري وأبو حيان . واخذ به البغوي فقال :

« وعلى الذين كانوا يطيقونه في حال الشباب
نجزوا ، والرخصة ثبتت للذين لا يطيقونه (5) .

وأما بتأويله على تقدير : من يدركه رمضان وعليه
صوم قضاء من رمضان المتقدم ، فقد كان يطبق في تلك
المدة متركه ، فعليه الفدية .

ولا اهل خلافا بين الفقهاء في جواز الفطر والمدنية
للشيخ الهرم والمريض لا يرجى برؤه فيقتضى ، لكنهم
اختلفوا في المرضع والحامل تياسا على الشيخ الهرم :

(1) أبو حيان : البحر المحيط ، 36/2

(2) تفسير الطبري : 82/2

(3) تفسير ابن كثير : 405 ط المنار .

(4) الكشاف : ج 1 سورة البقرة

(5) تفسير البغوي على هامش ابن كثير : 404 ط المنار .